جمهورية العراق ديوان الوقف الشيعي

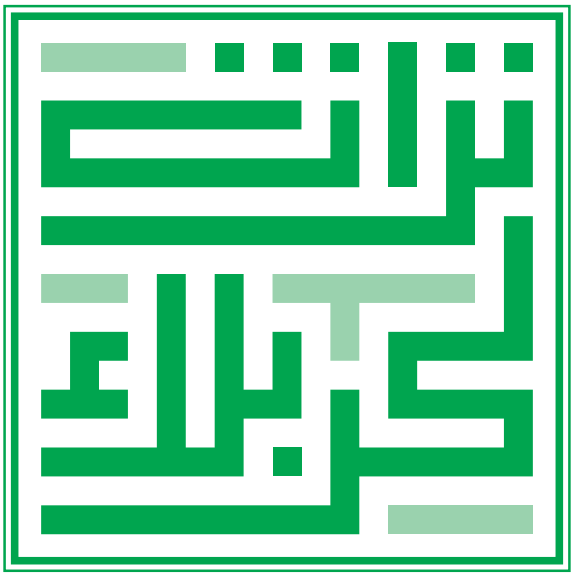

مجلة فصلية محكمة

تعنى بالتراث الكربلائي

مجازة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معتمدة لأغراض الترقية العلمية

تصدر عن:

العتبة العباسية المقدسة

قسم شؤون المعارف الإسلامية والإنسانية

مركز تراث كربلاء

السنة الرابعة/ المجلّد الرابع/ العدد الثالث

شهر ذي الحجة المعظم ١٤٣٨هـ / أيلول ٢٠١٧م

السياسة الاقتصادية للدولة العباسية
وأثرها في الواقع الاقتصادي في كربلاء

The Economic Policy of the Abbasid State and its Impact in the Economic Situation in the Holy Karbala City

م. ميثم عبيد جواد

وزارة الشباب / مديرية شباب كربلاء / فرع الهندية

Lecturer : Maitham Ubaid Jawad

Ministry of Youth and Sport

Directorate of Karbala Youth /Al-Hindiah Branch

الملخّص

عنيت هذه الدراسة ببيان السياسة الاقتصادية للدولة العباسية، وأثرها في الواقع الاقتصادي لمدينة كربلاء المقدّسة، وتأتي أهمية هذا البحث لتعلقه بمدينة كربلاء وهذه الأهمية متأتية من وجود الأضرحة المقدّسة للإمامين أبي عبد الله الحسين عليه السلام وأخيه أبي الفضل العباس عليه السلام، وقد تميزت مدينة كربلاء بأنها منطقة ذات حضارة عريقة.

وقد حررت مدينة كربلاء من قبل جيوش التحرير الإسلامية في زمن أبي بكر (١١- ١٣هـ / ٦٣٠ - ٦٣٢م)، وقد كانت تحت الحكم الفارسي، إلّا أنَّ نمو المدينة العمراني كان بعد حدوث واقعة الطف الخالدة سنة (٦١هـ / ٦٨٠م) واستشهاد الإمام الحسين عليه السلام على ثراها ومنذ ذلك التاريخ برز اسم كربلاء بشكل لا نظير له نتيجة لاحتضانها جثمان سيد شباب أهل الجنة الإمام الحسين عليه السلام ونخبة خيرة من أهل بيته وأنصاره عليهم السلام.

وبعد واقعة الطف أصبحت مدينة كربلاء محط أنظار الناس الذين كانوا يقصدونها من أجل أداء مراسيم الزيارة، والسكن فيها، وأدى ذلك بطبيعة الحال إلى نمو المدينة من الناحية العمرانية والاقتصادية، حيث شيّدت العديد من الأبنية المختلفة فيها، التي تعد من روائع العمارة، وأُنشئت فيها العديد من الأسواق والخانات لاستراحة الزائرين الوافدين إليها ولذا أردنا أن نسلِّط الضوء في بحثنا هذا على الحالة الاقتصادية لمدينة كربلاء والمراحل التي مرت بها المدينة التي كانت بين مد وجزر ؛ بسبب سياسة الدولة العباسية لهذه المدينة، وما عانته من ظلم وجور.

Abstract

The present study dealt with the economic status of Karbala city in the Abbasid period . Accordingly , the research was the put forward to show the economic policy of the Abbasid state and its impact on the economic situation of the holy Karbala city . The importance of the present research comes from the fact that it has dealt with the holy Karbala city , a place of deep- rooted civilization .

The present research tried to shed light the economic status of the holy Karbala city and the stages through which the city passed between the ebb and flow due to the Abbasid state policy the city underwent and the injustice and oppression it suffered .

المقدّمة

عنيت هذه الدراسة ببيان السياسة الاقتصادية للدولة العباسية، وأثرها في الواقع الاقتصادي لمدينة كربلاء المقدّسة، وتأتي أهمية هذا البحث لتعلقها بمدينة كربلاء وهذه الأهمية متأتية من وجود الأضرحة المقدّسة للإمامين أبي عبد الله الحسين وأخيه أبي الفضل العباس عليهما السلام.

وقد اقتضت حاجة البحث تقسيمه على مبحثين تسبقهما مقدّمة، وتتلوهما خاتمة تتضمّن النتائج التي توصَّل إليها الباحث، وقائمة المصادر والمراجع، وقد تضمَّن المبحث الأوّل بعض الموارد المالية في الدولة العباسية ١٣٢هـ ٦٥٦هـ ونشأة الأسواق في مدينة كربلاء، وقد قسم على نقطتين: تناولت الأولى أهم الموارد المالية في الدولة العباسية بصيغة موجزة هو عمارة الأرض، إذ كان خراجها يمثل عنصر القوة لها وهو يعد شريان الحياة وعمود الملك، أمّا الثانية فقد ضمّت الأسواق لغة واصطلاحا، ونشأة الأسواق في مدينة كربلاء.

أمّا المبحث الثاني فقد كرسنا فيه البحث عن الأثر السياسي والإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي لمدينة كربلاء، ومن أجل توضيح ذلك قسمنا المبحث على نقطتين: تناولت الأولى الإنفاق لغةً واصطلاحا والإنفاق العام ومبادئه والإنفاق في القرآن الكريم، في حين خصصنا الثانية لدراسة الأثر السياسي والإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي لمدينة كربلاء، وارتباط هذا الأثر بالمراقد الشريفة، وازدهار المدينة وأسواقها وتطورها العمراني نتيجة هذا الإنفاق.

المبحث الأوّل:

الموارد المالية في الدولة العباسية

ونشأة الأسواق في مدينة كربلاء

أولاً: أهم الموارد المالية في الدولة العباسية (١٣٢هـ ـ ٦٥٦هـ):

عندما بدأت الدولة العباسية بقيادة أبي عبد الله السفاح (١٣٢هـ / ١٣٦هـ) كانت بحاجة إلى مزيد من مضاعفة الجهد للنهوض بعمارة الدولة في بداية حياتها بعد أن قضت على الدولة الأموية (١٣٢هـ)، فإنَّ أوّل اهتمامات الدولة، هو عمارة الأرض إذ كان الخراج يمثل عنصر القوة لها، وهو يعتبر شريان الحياة وعمود الملك حيث يكثر بالعدل، ويقل بالظلم [١].

فجاء المنصور للخلافة (١٣٦هـ / ١٥٨هـ ٧٥٤م / ٧٧٥م)، وعمل بكل ما وسعه على إصلاح الأراضي الزراعية وذلك لأهميتها في واردات الدولة، وعمل أيضاً بتنظيم عملية الري، وكذلك قام بحفر قنوات جديدة، وجلب عدد كبير من المهندسين المتخصصين بهذا الأمر، وذلك من أجل تنمية الحياة الاقتصادية، ومن الإجراءات الأخرى التي اتخذها أنّه أمر بتعديل خراج السواد، وعيَّن على ذلك حماد التركي[٢][٣]، ومعنى ذلك إعادة النظر في مقادير الضرائب، وممّا يدل على اهتمامات المنصور أنّه عمل على إنشاء ديوان فرعي من ديوان الخراج، وسمّي بـ (ديوان الأكرة) لبناء السدود، وحفر الترع والقنوات وكري الأنهار، وغير ذلك ممّا ينشط الزراعة ويضاعف من إنتاجها للدولة [٤].

وعندما توفّي المنصور (١٥٨هـ / ٧٧٥م) جاء بعده ابنه محمد المهدي

(١٥٨هـ/ ١٦٩هـ ٧٧٥م/ ٧٨٥م)، واهتم أيضاً بالموارد المالية، وفي عهده نفذ مشروع (نظام المقاسمة) بدلاً من نظام المساحة الذي كان معمولاً به في عهد عمر بن الخطاب والذي اقترح موضوع المقاسمة هو أبو عبيد الله معاوية بن يسار، وكان التعديل ينص على ما يلي: الحاصل على الأرض التي تسقى سيحاً (١/ ٢) والحاصل على الأرض التي تسقى بالدوالي (١/ ٣)، والحاصل على الأرض التي تسقى بالدواليب (١/ ٤) [٥].

أمّا فترة حكم الهادي (١٦٩هـ/ ١٧٠هـ) كانت قصيرة، ولم تكن لديه إصلاحات تذكر، وجاء بعده هارون العباسي (١٧٠هـ/ ١٩٣هـ)، الذي يعد عصره من أزهى عهود الخلفاء العباسيين، فقد اهتم بالموارد المالية، وأكبر حدث يدل على اهتمام هارون بموارد الدولة المالية، هو طلبه من أبي يوسف أن يرسم له سياسته في جباية الضرائب وما يتعلَّق بها من أمور وأحكام حيث قال: « **إنّ أمير المؤمنين أيده الله سألني أن أضع له كتاباً جامعاً يعمل به في جباية الخراج والعشور والصدقات والجوالي وغير ذلك مما يجب عليه النظر فيه، والعمل به، وإنما أراد بذلك رفع الظلم عن رعيته والصلاح لأمرهم** » [٦].

وقد اقترح له أبو يوسف في نسب المقاسمة خلاف ما وضعه المهدي، وكان كالتالي: الأرض التي تسقى سيحاً (٢/ ٥) للحاصل، والأرض التي تسقى بالدوالي (٣/ ١٠) للحاصل، وأرض النخيل والشجر (١/ ٣) للحاصل، وغلات الصيف (١/ ٤) [٧].

أمّا في عهد الأمين (١٩٣هـ/ ١٩٨هـ) الذي خلف هارون العباسي المتوفّى سنة (١٩٣هـ) فقد حدثت اضطرابات كثيرة وعنيفة في اقتصاد البلاد

نتج عنها خلل في موارد بيت المال، بسبب النزاع بين الأمين والمأمون في أوائل سنة (١٩٥هـ)، فقد أنفقت فيها الأموال، وأفرغت خزائن الدولة، ممّا اضطر الأمين إلى « **بيع كل ما في الخزائن من الأمتعة وضرب آنية الذهب والفضة دنانير ودراهم** »، ولم يتحسن الوضع في عهده إلى أن توفّي سنة (١٩٨هـ) [٨]. وخلفه المأمون (١٩٨هـ / ٢١٨هـ) فأراد تحسين الوضع الاقتصادي من خلال الاهتمام بالموارد المالية، فكان يقول: « **ما استغزر الفيء بمثل العدل، ولا استنزر بمثل الجور** » [٩]، وكتب أيضاً إلى عماله بحسن السيرة، وتخفيف الضرائب على أصحابها [١٠].

ثمّ جاء المعتصم (٢١٨هـ / ٢٢٧هـ)، وكان يحب العمارة وقال: « **إنَّ فيها أموراً محمودة، فأوّلها عمران الأرض التي يجبى بها العالم، وعليها يزكو الخراج وتكثر الأموال، وتعيش البهائم، وترخص الأسعار، ويكثر الكسب، ويتسع المعاش وكان يقول لوزيره محمد بن عبد الملك: إذا وجدت موضعاً متى أنفقت فيه عشرة دراهم جاءني بعد سنة أحد عشر درهماً فلا تؤامرني فيه**» [١١]، وقد صحب أيام حكم المعتصم ظهور العنصر التركي الذي أدى إلى انهيار الدولة العباسية، حيث أدى إلى قلّة الأموال الواردة إلى خزينة الدولة، بالإضافة إلى الأموال التي تصرف على وسائل الترف، ممّا أدى إلى سوء الوضع الاقتصادي في تلك المدّة، ولكن المعتصم وابنه الواثق لم يجريا أي تعديل على الإجراءات المالية والاقتصادية [١٢].

وفي عهد الواثق (٢٢٧هـ / ٢٣٢هـ) بدأت الأمور تزداد خطورة لعدم ثقته فيمن يدير زمام حكمه من الوزراء، والكتاب والأعوان حيث كان همهم

الوحيد ابتزاز أموال الجباية، واستمر الوضع حتى في حكم المتوكل (٢٣٢هـ / ٢٤٧هـ)، حيث ظهرت الرشاوى، وضاعت الحقوق وانتشرت الفوضى بالبلاد [١٣]، وكان من الأمور المهمة التي قام بها المتوكل من إصلاحات زراعية عملت على تنميه الموارد المالية، فأمر بأن يُجبى الخراج على موعد النيروز الفارسي، واهتمامه بمشاريع الري، فحفر قناتين في دجلة [١٤].

وجاء بعده المنتصر للخلافة (٢٤٧هـ / ٢٤٨هـ) بأيدي قتلة أبيه المتوكل من الترك، ولكنَّه توفّي بعد ستة أشهر، فلم يكن له من الأعمال شيءٌ يذكر [١٥].

أمّا في خلافة المستعين (٢٤٨هـ / ٢٥٢هـ)، فكانت الأموال التي تأتي للدولة تُصَير إلى (أوتامش)[١٦] المتصرف الأوّل في شؤون الدولة، ويساعده في نهب الأموال (شاهك)[١٧] وأم المستعين [١٨]، فضاق المستعين ذرعاً بتلك السياسة التركية فقرر الرجوع إلى بغداد، فقام الأتراك بتولية الخلافة إلى المعتز (٢٥٢هـ / ٢٥٥هـ) فنشبت الحروب بين المستعين والمعتز، وحوصرت بغداد ممّا اضطر المستعين إلى التنازل عن الخلافة فعانت دار الخلافة في سامراء من نقص شديد في الموارد المالية نتيجة السياسة الخاطئة للمستعين بمحاصرة سامراء اقتصادياً، فكان لهذا الأمر السيئ أثر في مالية الدولة، إذ كانت الخزنة خاوية، ولم ينجح المعتز من مقاومة الأتراك ومطامعهم المالية فقد مات وهو في السجن بعد ضربه، وتعذيبه، حتى والدته تخلّت عنه رغم ما تملكه من أموال [١٩].

ثمَّ جاء المهتدي (٢٥٥هـ / ٢٥٦هـ) وأراد أن يسير بسيرة العدل ورفع الظلم وتنميه الموارد المالية والاقتصادية وفي النفقات، فقام بإخراج الذهب

والفضة من الخزينة وأمر بضربها دنانير ودراهم [٢٠]، وأسقط المهتدي عن الناس أموال الكسور[٢١]، التي كان دخلها السنوي (١٢,٠٠٠,٠٠٠ درهم)، وقال «**علي أن أقرر حقاً وأزيل ظلماً وأن لا أجحف بيت المال** »، ولكنّه لم يكمل إصلاحاته وعزل عن الخلافة [٢٢].

ويعد عهد الخليفة المعتمد (٢٥٦هـ / ٢٧٩هـ) بداية الانتعاش الذي دبّ في الخلافة، والسبب المباشر هو تسليم الموفق طلحة (أخا المعتمد) زمام الأمور في الدولة وسار الموفق على سياسة قوية بعيدة المدى تلخصت في إبعاد الجيش عن مزاولة الأمور السياسية فقد زجه في وسط الحروب الداخلية مما هيأ لدار الخلافة الانتعاش، حيث قام الوزير الموفق طلحة بفرض ضرائب جديدة على التجار [٢٣].

ثمَّ جاء عهد الخليفة المعتضد (٢٧٩هـ / ٢٨٩هـ) عهد القوة والانتعاش، لقد كان شديداً حازماً ممّا أظهر استقراراً في الجانب الإداري، فكان لذلك إيجابية على الوضع الاقتصادي، فقد اهتم بالري، وتسليف المزارعين الحبوب والحيوانات، كما عمل على تأجيل جباية الخراج من النيروز لكي ينضج المحصول، ومنع عمال الخراج من ظلم دافعي الخراج كما حاول تسليف الزراع النقود وشراء البذور والبقر [٢٤].

أمّا المكتفي (٢٨٩هـ / ٢٩٥هـ) لم يخرج عن السياسة التي رسمها له والده من ناحية التدابير المالية، ولكنّ تدخل السلطة العسكرية جعل الدولة تنتقل من حالة الانتعاش إلى حالة التدهور، وهذا ما حصل فعلاً في خلافه المقتدر (٢٩٥هـ/ ٣٢٠هـ) حيث تولى الخلافة وهو صغير وتولت أمه (

شغب) الوصاية عليه، فغلب الأمر على النساء والخدم، وذهب ما كان في الخزنة من مال [٢٥].

واستمر الحال إلى مجيء المقتدر سنة (٢٩٥هـ / ٣٢٠هـ) بغض النظر عن محاولة بعض الوزراء تحسين الأمور مثل الوزير علي بن عيسى، فقد اهتم بتنمية الموارد المالية وحماية دافعي الضرائب، والنظر في شكوى المزارعين [٢٦].

أمّا الخليفة القاهر بالله (٣٢٠هـ / ٣٢٢هـ) فقد حاول قدر المستطاع أن يسدّ الخلل الحاصل بمواد الدولة، ولكنَّه لم يفعل ذلك لعدم قدرته عليه [٢٧].

ثمَّ جاءت مدة إمرة الأمراء (٣٢٤هـ / ٣٣٤هـ) التي كانت فيها الحالة الزراعية متدهورة في العراق نتيجة التخريب الحاصل في قنوات الري، وكذلك ضفاف الأنهار التي تحتاج إلى كري ما فيها من طمي، وكذلك قام (ابن رائق)[٢٨] بوضع المآصر[٢٩] في بغداد، وهو أوّل من وضعها بين عامي (٣٢٤هـ ٣٢٦هـ) ولم تسمع هذه الضريبة في العراق من قبل، وقام أيضاً بتخريب سد نهر ديالى لمنع تقدم قوات (بجكم) [٣٠] ممّا أدى إلى هلاك جميع المزروعات، وانهيار موارد الدولة وكذلك بوار شامل للأراضي الزراعية [٣١].

ويبدو من الاستعراض السريع لموقف خلفاء الدولة العباسية من سياسة الخراج للأراضي الزراعية التي انتهجوها. يجدر بنا الآن أن نقدّم صورة مجملة عن أهم تلك الإيرادات العامة، ويأتي في مقدّمتها ضريبة رسوم الجوالي: أو ما يسمّى بالجزية وكان يدخل بيت المال منها مبالغ كثيرة، فقد ذكر ابن خرداذبة أنَّ مقدار الجوالي بمدينة السلام (٠٠٠ ,١٣٠) درهم[٣٢]، أمّا ابن قدامة فذكر (٠٠٠ ,٢٠٠درهم) [٣٣].

وكذلك الصدقات كانت تجبى « **في الأموال المرصدة للنماء، إمّا بنفسها، وإمّا بالعمل فيها**»[٣٤]، مع أنّ الأحكام الشرعية تنصّ على عدم ذلك، أي عدم جمع مال الصدقات إلى مال الخراج [٣٥]، ومن الإيرادات الأخرى الأخماس، تعد أخماس الغنائم من الضرائب التي أدخلت ضمن أموال الخراج [٣٦]، مع العلم أنَّ القرآن الكريم اشترط توزيعها على مستحقيها، فقال الله تعالى: ﴿**وَاعْلَمُواْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ**﴾[٣٧] وأيضاً الأموال التي تؤخذ من قطاع الطرق واللصوص ولا يوجد مالكٌ لها، وأثمان الآبق من العبيد، وأموال اللقط [٣٨]، وكذلك ضرائب الطواحين، وأهمها رحا البطريق في بغداد كان موردها (١٠٠,٠٠٠) درهم [٣٩]، وأيضاً ضريبة الإرث، ولم تعرف هذه الضريبة إلّا في خلافة المعتمد، وقد أنكرها المعتضد وأبطلها، وحل ديوان المواريث [٤٠]، ومن الواردات أجور العرصات والمستغلات، فقد بلغت مستغلات سامراء وأسواقها في عهد خلافة المعتصم (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) درهم في السنة [٤١] وفي بغداد بلغت (١٢٠٠٠,٠٠٠) درهم في السنة [٤٢]، وهناك ضرائب أخرى غير شرعية (تعسفية)، نشأت عن حاجات وظروف جديدة منها الأحداث أو الغرامات التي تفرضها الشرطة على المخالفين، وأموال المصادرات، التي كانت للثائرين وغيرها من الواردات التي كانت تجبيها الدولة العباسية [٤٣].

وهذه لمحة سريعة وموجزة إلى بعض الموارد المالية للدولة العباسية.

ثانياً: نشأة الأسواق في مدينة كربلاء

السوق لغةً: مشتقة من تسوق الناس، باعوا أو اشتروا، وساق إلى امرأته صداقها [٤٤]، وأيضا هو الموضع الذي تباع فيه وتشترى مختلف السلع، والجمع أسواق وسوق [٤٥].

أمّا السوق اصطلاحاً: فهو المكان الذي يلتقي فيه البائعون، وأنَّه الإطار الذي يشمل مجموعة من البائعين والمشترين يكونون على اتصال فيما بينهم لتبادل سلعة أو خدمة [٤٦].

تعدّ الأسواق من المعالم العمرانية المهمة في المدينة، إذ يقول الله سبحانه و تعالى في كتابه: ﴿وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الأَسْوَاقِ لَوْلَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيراً﴾ [٤٧] هذا وأنَّ للأسواق الدور الكبير في تكامل أية مدينة عن طريق ترابطها مع المدن والقرى الأخرى، بفعل عملية تبادل السلع والبضائع مع سكان تلك المناطق [٤٨].

لقد كان الرسول ﷺ أوّل من قام باختيار وتحديد موقع السوق في المدينة المنورة حيث إنَّه اختار موضع النبيط في المدينة المنورة، كموقع للسوق، وقال ﷺ: «**هذا سوقكم**» [٤٩]، ثمَّ نقل هذا السوق إلى موضع البقيع بالقرب من المسجد الجامع في المدينة المنورة فقال ﷺ: « **هذا سوقكم، لا يحجر، ولا يضرب عليه الخراج** » [٥٠]، وعرف هذا السوق فيما بعد ببقيع الزبير [٥١].

وبقي اختيار الأسواق في الأمصار الإسلامية بالقرب من المسجد، وهذا يظهر الترابط بين الجانبين الروحي، والمادي في حياة سكان المدينة العربية الإسلامية كما أنَّ الأسواق في العراق كانت مفتوحة بدون مبانٍ أو سقوف،

عدا مظلّات نصبها البائعون في مواقعهم المختارة، واستمر هذا الأسلوب حتى عصر هشام بن عبد الملك (١٠٥ ١٢٥هـ / ٧٢٢- ٧٤٢م) حيث قام خالد القسري والي الكوفة في حينه ببناء الأسواق، وسقفها بسقوف من آزاج معقودة بالآجر والجص[٥٢].

تعود نشأة الأسواق في مدينة كربلاء إلى بداية القرن (الثالث الهجري إلى القرن التاسع الهجري)، وبالتحديد إلى عصر المأمون العباسي (١٩٧هـ / ٢١٨هـ)، وذلك حينما أمر بعمارة المرقد الحسيني الشريف فنشأت المدينة، ونشأت الأسواق من حولها[٥٣]، فأصبح لمدينة كربلاء سوق كبير يؤمّه سكان المدينة والزائرون الذين يأتون إلى الزيارة، وذلك قبل أن يقوم المتوكل العباسي بهدم المرقد الحسيني الشريف، والأبنية التي حوله كما يوضح ذلك النصّ الآتي: « **حتى إذا كانت سنة سبع وأربعين ومائتين فبلغ المتوكل أيضاً مسير الناس من أهل السواد والكوفة إلى كربلاء لزيارة قبر الحسين عليه السلام وإنه قد كثر جمعهم وصار لهم سوقٌ كبير... الخ** »[٥٤].

توسعت الأسواق في العصر البويهي (٣٣٤هـ / ٤٤٧هـ) وانتشرت بين المرقدين الشريفين مرقد الحسين عليه السلام ومرقد أخيه أبي الفضل العباس عليه السلام، وذلك عندما قام عضد الدولة البويهي (٣٤٠هـ / ٣٧٢هـ) بإعادة بناء مرقد الإمام الحسين وأبي الفضل العباس عليهما السلام بين سنتي (٣٦٩-٣٧١هـ / ٩٨٠م-٩٨٢م) حيث توسعت المدينة وشيدت العديد من الأسواق فيها[٥٥].

والظاهر أنَّ أسواق مدينة كربلاء كانت محددة في مكان واحد بالقرب من المرقدين الشريفين مجسدة بذلك الترابط بين الجانب المادي، والجانب الروحي

في حياة سكان المدينة والزائرين، كما كانت الأسواق ممراً للمواكب الحسينية أثناء إقامة الشعائر في المناسبات الدينية، وكذلك لمرور المواكب الجنائزية [٥٦]، على عكس أسواق مدينة الكوفة التي كانت غير محددة بمكان واحد ولا يضمها بناءٌ واحد [٥٧].

ولكنَّ من المؤسف لا نملك المعلومات الدقيقة عن كيفية توزيع الأسواق في كربلاء ولعلها كانت موزعة توزيعاً حرفياً أو بحسب البضائع و التجارات.

أصبحت مدينة كربلاء يؤمّها مختلف التجار حاملين معهم مختلف البضائع فضلاً عن تقاطر الزائرين على هذه المدينة من مختلف المناطق، وفي مواسم الزيارة وأيام أخرى من السنة، كل ذلك أدى إلى كثرة الأسواق واتساعها، حيث كان يقصدها التجار من مختلف المناطق لبيع ما لديهم من بضائع، وشراء ما يحتاجون منها ويتضح ذلك ممّا جاء على لسان أحد الرواة قائلاً: « **أتيت كربلاء لأبيع البز** [٥٨] **بها فعمل لنا شيخ من طيء طعاماً، وبتنا عنده... الخ** » [٥٩].

كما اشتهرت أسواق مدينة كربلاء بكثرة أنواع الفواكه، والنخيل وقد وصفها ابن بطوطة بأنها مدينة صغيرة تحفّها حدائق النخل ويسقيها ماء الفرات [٦٠]، كما أنَّمدينة كربلاء كانت تموَّن المناطق الأخرى من العراق بمختلف أنواع الفواكه والخضر، وفي ذلك يقول البيروني: « **إنّما يعرف طيب الشيء بطيب آثاره وكثرة منافعه وغزارة فوائده ويدل على طيب أرضها وامتيازها طيب ثمارها ورواء أشجارها وقوة ينعها وريعها وقد امتازت تربة كربلاء من حيث المادة والمنفعة بكثرة الفواكه وتنوّعها وجودتها وغزارتها حتى أنّها في الغالب هي التي تموِّن أكثر حواضر العراق وبواديه بثمار النخيل اليانعة التي تختص بها ولا توجد في**

غيرها »[٦١].

فضلاً عن ذلك فقد تميزت أسواق كربلاء، بالصناعات التي كانت بدائية وكانت وفقاً لما تتطلبه الحاجة إليها، كالصناعات اليدوية (الحرفية)، وصناعة الغزل والنسيج والحصران، فضلاً عن العديد من الصناعات الأخرى التي أدت إلى تطور اقتصاد هذه المدينة[٦٢]، وأصبحت مدينة كربلاء مركز جذب حضري ومحط رحال وترحال، وموضع تجارة، وقوافل مما جعل الناس يقبلون عليها من كل حدب وصوب [٦٣].

وإنَّ التجار الكربلائيين كانوا يتجرون في مختلف المناطق، حتى أنَّهم وصلوا إلى الهند والصين شرقاً، وإلى المغرب غرباً وإلى تبريز [٦٤]، وغيرها من البلدان فينقل ابن الفوطي في معجمه عن شخص يدعى عز الدين أبا عبد الله بن أبي السادات الحسيني العبيدلي قائلاً: « **وهو من سكان المشهد الحائري على حالّه أفضل السلام والتحية رأيته بتبريز سنة سبع وسبعمائة وهو من التجار الذين يترددون إلى بلاد الشام وهو شريف النفس** »[٦٥].

كما نقل لنا ابن بطوطة عن تاجر من أهل كربلاء يدعى علي بن منصور قد وصل إلى مدينة خوارزم [٦٦]، وتاجر كربلائي آخر يدعى أبا عبد الله محمد بن أبي القاسم بن نفيس الحسيني الكربلائي قد وصل إلى بلاد المغرب [٦٧].

هذا وأنّ وجود الأسواق في كربلاء أدى إلى ظهور مخازن للأطعمة والخانات التي عادة يُطرح فيها المتاع الوارد[٦٨]. ممّا أدى ذلك إلى ازدهار الحياة الاقتصادية في هذه المنطقة [٦٩].

المبحث الثاني:

الأثر السياسي في النمو الاقتصادي في كربلاء:

أولاً: الإنفاق العام ومبادئه:

أولاً: الإنفاق العام:

الإنفاق في اللغة: يعني ذهاب المال، أنفق الرجل، افتقر وذهب ماله، كما في قولهِ تعالى: ﴿ قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِي إِذاً لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الإِنفَاقِ...﴾ (٧٠)، وأنفق الدراهم من النفقة، والنفقة اسم من الإنفاق، وما تنفقه من الدراهم ونحوها وأنفق المال صرفه (٧١).

وهناك من اصطلح على تسمية النفقات بالمصاريف أو مصاريف المال (٧٢).

أمّا اصطلاحاً: فهي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة يقوم الإمام أو من ينوب عنه بقصد إشباع حاجة عامة وفقاً لمعايير الشريعة الإسلامية (٧٣)، يتضح من هذا التعريف أنَّ أركان النفقة أربعة هي:

١ـ **النفقة العامة:** يقصد بها تحقيق نفع عام، حتى تكون النفقة عامة يجب أن تحقق منفعة عامة، وهذا المبدأ مسوّغ بأمرين هما:

أ – إنَّ النفقة العامة يجب أن تشبع حاجة عامة.

ب– إنّ النفقة العامة إذا حققت منفعة عامة، فإن ذلك يؤدي إلى تحقيق المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة، وهي أيضاً: مبلغ نقدي تقوم الدولة بإنفاقه من أجل إشباع الحاجات العامة بالإنفاق في سبيل الحصول على السلع والخدمات ومنح المساعدات والإعانات الاجتماعية والثقافية وغيرها (٧٤).

٢– أن يكون هذا المال من الأموال العامة.

٣- أن ينفق هذا المال على وفق رأي الحاكم الشرعي أو من ينوب عنه.

٤ -أن يستخدم هذا المال في سد حاجات الدولة الإسلامية.

نخلص من ذلك إلى أنَّ النفقات العامة هي: المبالغ النقدية التي تصدر عن القطاع العام بهدف تحقيق النفع العام وإنَّ هذا التعريف للنفقة العامة الذي تركن إليه معظم الدول لا يعبر تعبيراً واضحاً وصريحاً عن الحجم الحقيقي للإنفاق العام، إذ إنَّه يقتصر على الطابع النقدي فقط، في حين أنَّه يوجد إلى جانب هذا الشكل من الإنفاق شكل آخر هو الإنفاق العيني الذي يختلف حجمه من بلد إلى آخر ومن دولة إلى أخرى ومن ثمَّ يجب إدخال قيم السلع والخدمات التي تحصل عليها الدولة دون مقابل نقدي في الإنفاق العام كالسلع والخدمات التي تحصل عليها الدولة بالإجبار، وذلك من أجل إشباع الحاجات العامة كأن تحصل على ما يلزمها من أفراد القوات المسلحة عن طريق التجنيد الإجباري بدلاً من أن تشتري هذه الخدمات نظير أجر نقدي، لكي نعرف حجم الإنفاق العام الحقيقي يجب أن نضيف إلى الإنفاق النقدي الإنفاق العيني بعد تقييمه بقيم نقدية؛ وهذا أمر سهل ويسير، وكان لابد من إيجاد تعريف آخر للنفقة العامة يشمل بآنٍ واحد الإنفاق النقدي والعيني ليحتل مكانه العادل ضمن النفقات العامة وفي النهاية توصلنا إلى التعريف الآتي للنفقة ألا وهو: (النفقة العامة هي كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه أحد أشخاص القانون العام إشباعاً لحاجة عامة) (٧٥).

ثانياً: مبادئ الإنفاق العام:

تتلخص مبادئ الإنفاق العام في الأمور التالية:

١ـ **المال مال الله**: قال تعالى: ﴿ آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَأَنفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ ﴾ (٧٦)، وقال الله تعالى: ﴿ وَآتُوهُم مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾(٧٧)، إنَّ المال بناء على هاتين الآيتين هو مال الله، فإنَّ ذلك يجب أن يطبق في المالية العامة للدولة، فعلى الولي أن يضع هذا المال وينفقه في أحسن الوجوه، ويعمل على حمايته من التعرض للإسراف والتبذير (٧٨).

٢ـ **اختيار القائمين على الإنفاق**: من الطبيعي أن يتولى إنفاق أموال الدولة رجال يحسنون عمليات الإنفاق، وفي حقيقة الأمر أنَّ الدولة العباسية عانت المصاعب والمشاكل الكثيرة إزاء عملية اختيار الشخصية المؤتمنة على أموال الدولة، فبعض العاملين ليسوا على مستوى المسؤولية، فقد أساؤوا التصرف، وتمكنوا من الاعتداء على أموال المسلمين (٧٩).

٣ـ **تخصيص موارد مالية عامة للإنفاق**: لأنَّه بدون وجود هذه الموارد لن يكون هناك أي مجال للإنفاق (٨٠).

٤ـ **ملاءمة الإنفاق العام للحالة الاقتصادية**: ويجب أن يكون الإنفاق ضمن حدود طاقة الدولة، وطبقاً للحالة الاقتصادية السائدة في المجتمع، ويبدو أنَّ هذا المبدأ قد جرى تجاوزه، وخاصة في العصر العباسي الثاني (٢٤٧هـ ٣٣٤هـ) إذ إنَّ الخلفاء والوزراء والكتاب لم يعيروا اهتماماً لمسألة الملاءمة والموازنة بين الإنفاق ومعدلاته وبين النفقات التي زادت معدلاتها كثيراً (٨١).

٥ـ **الإنفاق العام شامل للمسلمين وغيرهم من عناصر المجتمع المختلفة:** قال الله تعالى: ﴿ لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ (٨٢)، فالإنفاق العام يشمل أفراد المجتمع الإسلامي كافة بدون استثناء، فيشمل الذميين والمستأمنين والمسلمين.

٦ـ **ترشيد الاقتصاد في الإنفاق العام** أو ما يعبر عنه « **بمبدأ القوامة في الإنفاق** »: قال تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَاماً ﴾ (٨٣) فالنظام المالي الإسلامي يذهب إلى الربط بين التكلفة والعائد عند القيام بتوفير حاجات المجتمع العامة، فإذا ثبت عند إقامة أحد المشاريع أنَّ عائداته تزيد عن تكاليفه فإنّه يمكن تنفيذ هذا المشروع، وقد طبق الخليفة المعتصم هذه الفكرة حينما قال لوزيره محمد بن عبد الملك: « **إذا وجدت موضعاً متى أنفقت فيه عشرة دراهم جاءني بعد سنة أحد عشر درهماً فلا تؤامرني فيه** » (٨٤)، ولتحقيق مبدأ الرشد الاقتصادي في الإنفاق في الدولة العباسية يقرر وجود مجموعة من الرقابة على الإنفاق العام تتمثل في سلطة الجهاز الإداري المكون من الدواوين (٨٥).

٧ـ **العدالة المطلقة:** من سمات الإسلام العدالة المطلقة ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ ﴾(٨٦)، والعدل هنا يشمل العدالة المالية، فالنظام المالي الإسلامي يقوم على أساس أنَّ كل إقليم يسهم في تحمل أعباء الإنفاق العام، ويفيد بقدر ما يخصه من مرافق، ولقد جرى العمل في صدر الإسلام على اختصاص كل إقليم بإيراداته ما دام في حاجة إليها، فلم ينقل إلى المال

العام إلّا حين كان فائضاً عن حاجة الإقليم، فالعدالة الإقليمية هنا تعني توزيع المال بين الأقاليم طبقاً لاحتياجاتها الفعلية، وإرسال الباقي إلى دار الخلافة لسد النقص الحاصل في النفقات العامة في الأقاليم الأخرى المحتاجة وفي العاصمة (٨٧).

و الإنفاق لمدينة كربلاء في عهد الدولة العباسية أصبح مرهوناً بالظروف السياسية فكان بين مد وجزر ؛ لأن مدينة كربلاء أُنشئت على أساس ديني، وهي مرتبطة بالأضرحة الطاهرة، فمن الطبيعي أن أي عملية هدم أو بناء يصيب الأضرحة ينعكس على التجارة والأسـواق، وبسبب هذا الإنفاق أُقيمت المباني ما بين المرقدين وأُنشئت الأسواق لخدمة الزائرين، وكذلك صرفت هذه الأموال على الناس باختلاف طبقاتهم من العلماء والفقراء، وغيرها من أوجه الإنفاق من قبل الـدول، وممّا ساهم في توسيع المدينة وازدهارها، وهذا ما سنتناوله في النقطة الثانية .

الإنفاق في القرآن الكريم

ورد في القرآن الكريم سبعون لفظاً قرآنياً ذا دلالة إنفاقية [٨٨]، وقد قسم الإنفاق في المواضع القرآنية على قسمين: الأوّل إلزامي مثل الزكاة والخمس والكفارات والآخر تبرعي يتطوع فيه المرء للإنفاق في سبيل الله [٨٩]، وهذا التقسيم لا يمكن الاعتداد به فهو يحاكي إنفاق الفرد، ولا يعد على مستوى الدولة، ولهذا فالتقسيم الأمثل للإنفاق هو:

١ـ إنفاق الفرد، أي كل ما ينفقه الفرد، سواء كان تطوعاً أم امتثالاً، وإذا كان الغرض منه شرعية العمل، يقسم بدوره على قسمين: الأوّل الإنفاق الحلال أي مكتمل الشروط، والثاني الإنفاق الحرام.

٢ـ إنفاق الدولة، أي كل ما تنفقه الدولة أو الإمام سواء كان دورياً أو منقطعاً وبدوره يقسم حسب الغرض منه، فإن كان الغرض منه شرعية العمل الإنفاقي للدولة يقسم حينها على قسمين: الأوّل الإنفاق الحلال أي الكامل الشروط، والإنفاق الحرام أي أخلت فيه الدولة [٩٠]، وبما أنّ الإنفاق بكل أنواعه من الأمور الجليلة في الإسلام فإنّ الفلسفة القرآنية لتشجيع الإنفاق قائمة على ما يلي:

١ـ الترغيب بالإنفاق، أي حث الناس على الإنفاق، مثل قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَـكِنَّ اللّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلأنفُسِكُمْ وَمَا تُنفِقُونَ إِلاَّ ابْتِغَاء وَجْهِ اللّهِ وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لاَ تُظْلَمُونَ﴾ [٩١]

٢ـ الترهيب من عدم الإنفاق، كما في قوله تعالى﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَاكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لاَّ بَيْعٌ فِيهِ وَلاَ خُلَّةٌ وَلاَ شَفَاعَةٌ.. ﴾[٩٢].

٣ـ توضيح مغزى الإنفاق للحث عليه من غير ترغيب أو ترهيب [٩٣]، أي

أنّ الإنفاق عمل يقوم به الإنسان الحر القادر عليه بإرادته، وخلاف ذلك البخل وإمساك النفقة ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذاً لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الإِنفَاقِ وَكَانَ الإِنسَانُ قَتُوراً ﴾(٩٤)، فالآية تتحدث عن الإنسان البخيل الذي يتسم بهذه السمة البغيضة، والمنفق هو المنتصر الذي سينال الثواب عاجلاً أم آجلاً (٩٥)، وقد اشترط القرآن الكريم لشرعية العمل الإنفاقي عدة شروط أبرزها:

١ـ أن يكون الإنفاق لوجه الله تعالى، وبعد الإيمان به، فلا أجر لمن أنفق ولم يؤمن به ويشرح ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلاَّ أَنَّهُمْ كَفَرُواْ بِاللّهِ وَبِرَسُولِهِ وَلاَ يَأْتُونَ الصَّلاَةَ إِلاَّ وَهُمْ كُسَالَى وَلاَ يُنفِقُونَ إِلاَّ وَهُمْ كَارِهُونَ ﴾(٩٦).

٢ـ أن لا يتبع الإنفاق منٌّ وأذى، وأن لا يكون الإنفاق رياءً أمام الناس (٩٧).

٣ـ الإنفاق من المال الحلال فقط، ولابد أن يكون من الطيب منه لا الرديء (٩٨).

٤ـ لا وقت محدد للإنفاق، فالإنفاق عمل مباح، وللمنفق حرية الإنفاق بالشكل الذي يحب، ولا ضرر إن كان الإنفاق سرياً أو علنياً.

٥ـ أن يكون الإنفاق وسطاً، لا إسراف فيه ولا إقتار، كما في قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَاماً ﴾(٩٩).

٦ـ الإنفاق واجب في كل وقت، فهو واجب على المؤمنين في السراء والضراء.

٧ـ أن يتثبت المنفق أين يضع نفقته، فلا يجوز أن يدفع نفقته لحاكم الجور، ولا يجوز أن يضعها بما يعود على الأمّة بسوء.

فهذه الشروط السبعة، أبرز الشروط القرآنية لسلامة العمل الإنفاقي، ولا شك أنَّها اشترطت لأهداف مرجوة بحسب الرؤية القرآنية (١٠٠).

ثانياً: الأثر السياسي والإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي لكربلاء

بعد سقوط الدولة الأموية سنة (١٣٢هـ / ٧٤٩م) وقيام الدولة العباسية، وانتقال الحكم من دولة إلى أُخرى أدّت هذه الأوضاع إلى تزايد أعداد الزائرين، وأخذوا يتهافتون على أداء مراسيم الزيارة ممّا أدّى إلى ازدهار كربلاء من الناحية العمرانية والاقتصادية، وكان هذا الازدهار واضحاً وجلياً في عصر الخليفة العباسي الأوّل أبي العباس السفاح (١٣٢هـ / ١٣٦هـ ٧٤٩م / ٧٥٣م) إذ في عصره انتقل الإمام جعفر الصادق عليه السلام إلى العراق، وهو القائد الروحي للشيعة، وأقام في الكوفة سنتين حيث عمل على حث أتباع أهل البيت على زيارة قبر الإمام الحسين عليه السلام وكان يصرح بثواب هذه الزيارة، وأصبحت الشيعة في عهده تأخذ منحى جديداً سواء من الناحية الفكرية أو العددية، بعيداً عن الزيف والانحراف الذي أخذ يدب في أوصال الأمّة عند ولادة المذاهب التي انحرفت عن مسار أهل البيت عليهم السلام، وكانت بتشجيع من حكام السوء، ففي هذا الجو المشحون بالمتناقضات كانت الشيعة تلتف حول قيادة الإمام الصادق عليه السلام يأخذون عنه الحديث ويدونون الرواية ويستفسرون عما أشكل عليهم من أمورهم الدينية، ومنها الأسئلة التي تدور حول فضل وثواب زيارة قبر سيد الشهداء عليه السلام[١٠١].

فلهذا نجد أنَّ كربلاء ازدهرت اقتصادياً في هذه الفترة، بسبب تواجد الزائرين ممّا دفع أبناء كربلاء لتشييد الأسواق والخانات لاستراحة الزائرين، كما قام الأهالي بجلب المواد الزراعية لحاجة الزائرين إليها، وعم الرخاء

فيها [١٠٢]، إلا أن ذلك لم يدم طويلاً بسبب انتقال مقر الخلافة إلى بغداد في عصر الخليفة العباسي الثاني أبي جعفر المنصور (١٣٦هـ / ١٥٨هـ ٧٥٣م / ٧٧٤ م)، وجعلها عاصمة للخلافة[١٠٣]، وكذلك صار العباسيون يجاهرون بمعاداتهم للعلويين والتضييق عليهم، فمنهم من قتل ومنهم من هرب، معللاً ذلك بالثورة عليه سنة (١٤٥هـ) من قبل محمد الملقب بالنفس الزكية وأخيه إبراهيم في البصرة، فزج عدداً كبيراً منهم بالسجن، ثم طال عداؤه للقبر الشريف [١٠٤].

ويبدو أن العمران وازدهار الأسواق في كربلاء في العصر العباسي أصبح مرهوناً بالظروف السياسية للخلافة العباسية فكان بين مد وجزر، لأن مدينة كربلاء في ذلك الوقت كانت مرتبطة بالأضرحة الشريفة، فمن الطبيعي أن أي عملية هدم أو بناء يصيب قبر الإمام الحسين ﷺ ينعكس ذلك على الأبنية والأسواق والبساتين الزراعية التي حول المرقد الشريف، كما سنلاحظ ذلك من خلال الأحداث التي مرّت بها مدينة كربلاء المقدّسة خلال حكم الخلفاء العباسيين، وأثرها على الحياة الاقتصادية فيها.

وبقي المنصور يحمل حقداً دفيناً على آل أبي طالب إلى أن توفّي، وبعد وفاته شعر أبناء كربلاء بشيء من الأمان، حيث قامت زوجة المنصور التي كانت تكنى بـ (أم المهدي وهي من أتباع أهل البيت إلّا أنّها كانت تخفي حبها للعترة الطاهرة خوفاً من بطش زوجها المنصور)، بإرسال أموال طائلة لتعمير المرقد الحسيني المطهر، وتعويض أبناء كربلاء عن الخسائر التي لحقت بهم بسبب الأذى الكبير الذي تعرضوا له جراء قيام العساكر العباسية بحرق

مزارعهم وتهديم دورهم [١٠٥].

أمّا عصر الخليفة هارون العباسي (١٧٠هـ / ١٩٣هـ ٧٨٦م / ٨٠٨ م) أخذت المدينة بالتراجع من ناحية التطور العمراني والاقتصادي، وذلك لتضييق الخناق على زوار الإمامين (عليهما السلام) حيث أمر هارون العباسي والِيه على الكوفة موسى بن عيسى الهاشمي [١٠٦] (كانت كربلاء في تلك الفترة تابعة إلى ولاية الكوفة إدارياً) بإرسال سرية عسكرية من جيشه الحاقد على آل البيت، وأمرهم بتهديم مرقد الإمام الحسين عليه السلام، وتهديم الأسواق والمحلات التي كانت تتكون منها كربلاء [١٠٧]، وأمر بحرث جميع الأراضي حول الحائر الشريف في كربلاء، وزراعتها، كما أنَّه أمر بقطع شجرة السدرة التي كانت بجانب القبر الشريف، والتي كان يستظل بها الزائرون، فضلا عن أنَّها كانت تمثِّل علامة أو دليلاً يدل على مرقد الإمام الحسين عليه السلام حيث ورد عن جرير بن عبد الحميد قوله: « **إنّ رجلاً من أهل العراق عنده فسأله جرير عن خبر الناس فقال: تركت الرشيد وقد كرب قبر الحسين وأمر بقطع السدرة فقطعت** » [١٠٨].

أمّا في عهد المأمون (١٩٧هـ / ٢١٨هـ ٨١٣م / ٨٣٣م) أخذت مدينة كربلاء بالتوسع والتطور، حيث قام بإرسال مجموعة من أعوانه إلى كربلاء لإعادة بناء المراقد الشريفة، والقرى والمحلات والأسواق التي تمّ تهديمها بأمر والده هارون[١٠٩] وازداد بناء البيوت فيها، فازدهرت المدينة من الناحية العمرانية، والاقتصادية وبناء الأسواق حول المرقد، ولكن سرعان ما تغير الوضع في عهد المتوكل العباسي (٢٣٢هـ / ٢٤٧هـ ٨٤٦م / ٨٦١م)، لأنّ

سياسته كانت مغايرة لمن سبقه من الخلفاء العباسيين، حيث قام بملاحقة العلويين، والتنكيل بهم وبأتباعهم حتى وصفه بعض المؤرخين بقولهم: « **وكان شديد البغض لعلي بن أبي طالب ولأهل بيته وكان شديد البغض والحقد عليهم وسوء الظن والتهمة لهم وكان من يبلغه انه يتولى علياً وأهله يأخذه بالمال والدم** » (١١٠).

بعد مقتل المتوكل وتولي ابنه المنتصر الخلافة (٢٤٧هـ - ٨٦١م) اختلفت سياسته عن أبيه حيث دعا الناس إلى زيارة المرقد الشريف فأخذ الناس يتوافدون في الأربعينية وأخذت البيوت تتكاثر حول المرقد من جديد بصورة متراصة واستعادت كربلاء مكانتها العمرانية (١١١).

وعندما بدأت الدولة العباسية بالضعف أخذت المناطق الشرقية والغربية في العالم الإسلامي بتأسيس دويلات خارج حكم الدولة العباسية، ومن هذه الدول الدولة العلوية في طبرستان (٢٥٠هـ / ٣١٦هـ)، التي أسّسها الداعي الكبير الحسن العلوي وأخوه محمد العلوي حيث عمرت كربلاء في هذه الفترة، ومما سهّل عملية الإعمار هذه هي العلاقة الحسنة بين محمد العلوي، وبين الخليفة العباسي المعتصم بالله (٢٧٩هـ / ٢٨٩هـ ٨٩٢م / ٩٠٢م)، حيث قام بإجزال العطاء على سكان كربلاء، كما أنّه شجع على السكن فيها عن طريق بناء دور إضافية، ممّا أدّى إلى ازدهار التجارة والأسواق في المنطقة لخدمة الزوار فيها، والوافدين إليها (١١٢).

أمّا في عهد عضد الدولة البويهي (٣٣٤هـ / ٤٤٧هـ ٩٤٥م / ١٠٥٥م) فقد تطورت كربلاء تطوراً ملحوظاً، وازدهرت ازدهاراً كبيراً، وتقدمت

معالمها الدينية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فاتسعت تجارتها واخضلت زراعتها وأينعت علومها، فدب في جسمها روح الحياة والنشاط، وقام ببناء عدة أسواق في المدينة لتقديم الخدمات للزائرين كما قام بكري الأنهار التي تسقي بساتين كربلاء من حول الحائر، وكان أول من زارها من الأمراء البويهيين معز الدولة [١١٣] في سنه (٣٣٦هـ / ٩٤٧م) كما أولى عضد الدولة البويهي بمدينة كربلاء عناية فائقة حيث زارها في شهر جمادى الأولى في سنة (٣٣٧هـ / ٩٨٩م)، وقد تصدق وأعطى الناس على اختلاف طبقاتهم، وجعل في صندوق القبر الشريف دراهم، كما فرق على العلويين العطايا فأصاب كل واحد منهم اثنان وثلاثون درهماً، وكان عددهم في ذلك الوقت ألفين ومائتي اسم عدا غيرهم من المسلمين، ووهب العوام والمجاورين عشرة آلاف درهم وفرق على المشهد من الدقيق والتمر مائة ألف رطل ومن الثياب خمسمائة قطعة وأعطى الناظر عليهم ألف درهم [١١٤]، ولهذا ازدهرت مدينة كربلاء، وأقيمت المباني ما بين المرقدين وحولهما، وبنيت الأسواق، فتوسعت المدينة كما ذكر ذلك المؤرخ القزويني[١١٥]، وأصبحت المدينة على شكل دائرة يبلغ قطرها نحو (٢٤٠٠قدم) وبذلك يكون عضد الدولة هو أول من مصّر قصبة كربلاء حيث إنّه خصص المبالغ الطائلة لتمصيرها (أي أصبحت لها حدود)، وبنى فيها الأسواق وتعد هذه المرحلة في تاريخ كربلاء العمراني من أهم مراحلها الأولى[١١٦].

أمّا في عهد السلاجقة وسيطرتهم على العراق عام (٤٤٧هـ / ٥٩٠هـ ١٠٥٥م/ ١١٩٣م)، يبدو أنَّهم لم يتخذوا موقفاً معادياً تجاه مدينة كربلاء،

ومراقـد الأئمة بل ذكرت لنا بعض المصادر أنَّهم كانوا يزورون المراقد ويقدسونها، ويجزلون في العطاء للساكنين بقربها، وكان أوّل من زار كربلاء السلطان السلجوقي ملكشاه سنة (٤٧٩هـ / ١٠٨٦م) مع وزيره نظام الملك [١١٧] حيث يذكر لنا ابن الجوزي التشيع بشكل كبير وكثرة الوافدين لزيارة مرقد الإمام الحسين عليه السلام بقوله: « **ومضى إلى زيارة علي ومشهد الحسين عليهما السلام خلق لا يحصون، وظهر التشيع** » [١١٨].

ممّا تقدّم يتضح أنَّ ازدهار مدينه كربلاء اقتصادياً يتوقف على السلطة الحاكمة وذلك من خلال الإنفاق الحكومي على المدينة، ووجود الأمان فيها، وبناء الأسواق والخانات وهي أماكن الاستراحة للزائرين، وكذلك يمكن القول إنَّ التطور للمدينة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بعماره المراقد الطاهر، فأي عملية تطرأ على المراقد تترك أثرها الإيجابي أو السلبي على المدينة.

الخاتمة

في ختام هذا البحث الذي تناول « **السياسة الاقتصادية للدولة العباسية وأثرها في الواقع الاقتصادي في كربلاء** » لابد لنا من التعرف على النتائج التي توصل إليها البحث والتي يمكن إجمالها بالنقاط الآتية:

١. إنَّ استشهاد أبي عبد الله الحسين وأهل بيته وأنصاره عليهم السلام في واقعة الطف الخالدة على ثرى كربلاء وتهافت الزائرين على زيارة مراقدهم كان السبب الرئيسي في نشوء المدينة في العصر الإسلامي من الناحية العمرانية، وازدهارها من الناحية الاقتصادية، وإنشاء أسواقها وخاناتها، وانتعاش تجارتها.

٢. كان ازدهار مدينة كربلاء الاقتصادي والعمراني بين مد وجزر تبعاً لسياسة الخلفاء العباسيين.

٣. إنّ مدينة كربلاء نالت انتعاشاً كبيراً في العصر البويهي (٣٣٤هـ ٤٤٧هـ) فتقدمت معالمها الدينية والاجتماعية والاقتصادية، فاتسعت تجارتها وأثمرت زراعتها وأينعت علومها وآدابها، وعُمرت البيوت والأسواق حول المرقدين، وذلك بسبب الإنفاق من قبل سلاطين هذه الدولة على مدينة كربلاء، وحبهم لآل البيت عليهم السلام إذ توسعت وأصبح بناء البيوت والأسواق حول المرقدين بشكل واضح، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على ارتباط هذه المدينة بالمرقدين المطهرين.

٤. كانت الأسواق في مدينة كربلاء محددة في مكان واحد بالقرب من المرقدين الشريفين، وأنّها كانت عامرة بمختلف أنواع البضائع والصناعات

الحرفية الأخرى وكانت تموِّن حواضر العراق بالفواكه والتمر، وكانت سوقاً تجارياً لطرح مختلف البضائع من قبل التجار الذين كانوا يقصدونها لبيع بضائعهم فيها.

٥. كان للإنفاق الحكومي لمدينة كربلاء الأثر الكبير في تطور المدينة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية، فاتسع بناؤها وازدهرت تجارتها.

٦. إنَّ أوّل اهتمامات الدولة العباسية كان بالموارد المالية، وأهمها هو عمارة الأرض إذ كان الخراج يمثل عنصر القوة لها، وهو يعد شريان الحياة وعمود الملك.

الهوامش

١. ابن عبد ربّه، أحمد بن محمد الأندلسي (ت ٣٢٨هـ)، العقد الفريد، تح: مفيد محمد قميحة، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، (لبنان، ١٩٨٣م)، ج١، ص١٣.

٢. حماد التركي: وهو من أهل الذمة كان عامل المنصور، وقد ولاه المنصور المدائن ثمّ عزله ينظر: البلاذري: أحمد بن يحيى بن جابر (٢٧٩هـ)، أنساب الأشراف، تح: عبد العزيز الدوري، النشر جمعية المستشرقين الألمانية، بيروت (١٩٨٩م)، ج٤، ص٢٦٥ ؛ الطبراني، آغا برزك، الذريعة إلى تصانيف الشيعة، تح: السيد أحمد الحسيني، نشر دار الأنوار، بيروت (١٩٨٦م)، ج٢٩، ص٩٧

٣. الجهشياري، أبو عبد الله محمد بن عبدوس (ت ٣٣١هـ)، الوزراء والكتاب، تح: مصطفى السقا وآخرين، ط١، مطبعة مصطفى الباني الحلبي، القاهرة، (١٩٣٨م)، ص١٣٤.

٤. الزهراني، ضيف الله يحيى، النفقات وإدارتها في الدولة العباسية، ط١، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة العزيزية، (١٩٨٦م)، ص٣٢.

٥. الزهراني، المصدر نفسه، ص٣٢ ص٣٣

٦. أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم (ت ١٨٣هـ)، الخراج، ط١، دار المعرفة، بيروت، (١٩٧٩م)، ص٣

٧. أبو يوسف، المصدر نفسه، ص٥٤ ؛ الزهراني، النفقات وإدارتها، ص٣٣

٨. الطبري، محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ)، تاريخ الطبري، تح: نخبه من العلماء، مؤسسة الأعلمي، بيروت، (بلا، ت، ط)، ج٧، ص٥٠

٩. ابن وهب الكاتب، أبو الحسن إسحاق بن إبراهيم بن سليمان، البرهان في وجوه البيان، تح: جفني محمد شرف، مكتبة الرسالة، القاهرة، (بلا، ت، ط)، ص٣٣٨

١٠. صفوت، احمد زكي، جمهرة رسائل العرب في عصور العربية الزاهرة، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، (بلا، ت، ط)، ج٣، ص٤٧١

١١. المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين بن علي (ت ٣٤٦هـ)، مروج الذهب ومعادن الجوهر، ط٢، دار الهجرة، إيران، (قم، ١٩٨٤م)، ج٣، ص٤٥٩ ص٤٦٠

١٢. صقر، نادية حسني، مطلع العصر العباسي الثاني الاتجاهات السياسية والحضارية في خلافة المتوكل على الله، ط١، دار الشروق، المملكة العربية السعودية، (جدة، ١٩٨٣م)، ص١٤١.

١٣. صقر، مطلع العصر العباسي الثاني، ص١٤٠.

١٤. ياقوت الحموي، أبو عبد الله شهاب الدين الرومي البغدادي (ت ٦٢٦هـ)، معجم البلدان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (لبنان، ١٩٧٦م)، ج٣، ص١٧٥

١٥. الزهراني، النفقات وإدارتها، ص٣٦

١٦. أوتامش: أبو موسى التركي، واستوزره المستعينُ بالله، وكان المتولي لأمر الوزارة والقيم بها كاتباً

لأوتامش يقال له شجاع بن القاسم، وثارت عصبة من الأتراك والموالي على أوتامش بموافقة المستعين فقتلوه وقتلوا كاتبه شجاعاً سنة (٢٤٩هـ).ينظر: الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء، تح: صالح السمر، ط٤، مؤسسة الرسالة، بيروت (١٩٨٦م)، ج١٢، ص٤٦ ؛ الزركلي، خير الدين، الأعلام، ط٥، دار العلم للملايين، بيروت (١٩٨٠م)، ج١، ص٢٠٤

١٧. شاهك الخادم: وهو خادم المستعين على داره وكراعه وحرمه وخزائنه وخاصة أموره سنة (٢٤٨هـ).الطبري، تاريخ الطبري، ج٧، ص٤٢١

١٨. أبو الفداء، عماد الدين، إسماعيل، (ت ٧٣٢هـ)، المختصر في أخبار البشر، دار المعرفة، بيروت (بلا ت، ط)، ج٢، ص٤٢.

١٩. فوزي، فاروق عمر، الخلافة العباسية السقوط والانهيار، ط١، دار الشروق، الأردن، (عمان، ٢٠٠٩م) ج٢، ص٢٦.

٢٠. المسعودي، مروج الذهب، ج٤، ص١٠٣

٢١. الكسور: إنَّ أهل الحساب يعدون الشهر الأوّل من السنة ثلاثين والثاني تسعة وعشرين وهكذا إلى آخر السنة ويجمعون الكسور حتى إذا صار يوماً أو قريباً منه زادوا في آخر السنة يوماً.للمزيد ينظر: الكليني، أبو جعفر محمد بن يعقوب (ت ٣٢٩هـ)، الكافي، تح: علي أكبر الغفاري، ط٣، دار الكتب الإسلامية، طهران (١٣٦٧ش)، ج٤، هامش، ص٨١

٢٢. الماوردي، علي بن محمد البغدادي (ت ٤٥٠هـ)، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ط٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر (١٩٦٦م)، ص٨١

٢٣. فوزي، الخلافة العباسية، ج٢، ص٣١

٢٤. مسكويه، أحمد بن محمد الرازي (ت ٤٢١هـ)، تجارب الأمم، تح: أبي القاسم إمامي، ط١، دار سروش، طهران، (٢٠٠٠م)، ج٦، ص٤٥٦

٢٥. الدوري، عبد العزيز، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، ط٢، دار المشرق، بيروت، (١٩٧٤م) ص ٥٩ ص٦٠

٢٦. الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص٦١

٢٧. الزهراني، النفقات وإدارتها، ص ٣٩

٢٨. محمد بن رائق، أبو بكر: أمير من الدهاة الشجعان. كان أبوه من مماليك المعتضد العباسي، وولي محمد شرطة بغداد للمقتدر سنة ٣١٧ ثمَّ إمارة واسط والبصرة. وولّاه الراضي إمرة الأمراء والخراج ببغداد (سنة ٣٢٤).للمزيد ينظر: الزركلي، الأعلام، ج٦، ص٧١

٢٩. المأصر: حبل يمد على نهر أو طريق تحبس به السفن أو السابلة لتؤخذ منهم العشور.ينظر: الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد(ت١٧٥هـ)، العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار

الهجرة، قم (١٤٠٩هـ)، ج٧، ص١٤٧

٣٠. بجكم التركي: كان شجاعاً فتاكاً، وقد عقد له الخليفة إمرة الأمراء مكان ابن رائق في بغداد ولّاه نيابة المشرق إلى خراسان سنة (٣٢٥هـ) وتوفّي سنة (٣٢٩هـ) على يد طائفة من الأكراد.للمزيد ينظر: ابن كثير، أبو الفداء، إسماعيل (ت ٧٧٤هـ)، البداية والنهاية، تح: علي شيري، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت (١٩٨٨م)، ج١١، ص٢١٢ ص٢٢٧

٣١. الصولي، محمد بن يحيى بن عبد الله (ت ٣٣٥هـ)، أخبار الراضي والمتقي، نشره هيوات دن، دار المسيرة، بيروت، (١٩٧٩م)، ص١٠٦

٣٢. ابن خرداذبة، أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله (ت ٣٠٠هـ)، المسالك والممالك، مطبعة بريل، ليدن (١٨٨٩م)، ص١٢٥

٣٣. ابن قدامة، أبو الفرج قدامة بن جعفر بن زياد (ت ٣٢٠هـ)، الخراج وصنعة الكتابة، تح: محمد حسين الزبيدي، دار الرشيد للنشر، بغداد (١٩٨١م)، ص١٨٤

٣٤. الماوردي، الأحكام السلطانية، ص١١٣

٣٥. أبو يوسف، الخراج، ص٨٠

٣٦. ابن قدامة، الخراج، ص٢٣٦

٣٧. سورة الأنفال: الآية (٤١)

٣٨. ابن قدامة، الخراج، ص٢٤٤

٣٩. اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب إسحاق بن جعفر (ت ٢٨٤هـ)، البلدان، تح: محمد أمين ضناوي، دار الكتب العلمية، بيروت (بلا، ت، ط)، ص٣٢ ص٣٣

٤٠. ابن الأثير، أبو الحسن علي بن محمد الجزري (ت ٦٣٠هـ)، الكامل في التاريخ، دار صادر دار بيروت، بيروت (١٩٦٦م)، ج٧، ص٤٨٣

٤١. اليعقوبي، البلدان، ص٦٤

٤٢. اليعقوبي، المصدر نفسه، ص٥٠

٤٣. الزهراني، النفقات وإدارتها، ص٤٦

٤٤. ابن زكريا، أبو الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الإعلام الإسلامي، (بلا، مك، ط)، (١٤٠٤هـ)، ج٣، ص١١٨

٤٥. هادية، علي وآخرون، القاموس الجديد، ط١، الشركة التونسية للتوزيع، تونس (١٩٧٩م)، ص٤٩٤

٤٦. البياتـــي، طاهر فاضل، والشمري، خالد توفيق، المدخل إلى علم الاقتصاد، ط١، دار وائل للنشر، الأردن (٢٠٠٩م)، ص١٩٩

٤٧. سورة الفرقان، آية (٧)

٤٨. الأفغاني، سعيد، أسواق العرب في الجاهلية والإسلام، ط٤، دار العروبة للنشر الكويت، (١٩٩٣م)، ص١٥٣
٤٩. المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي (ت ٨٤٥هـ)، إمتاع الأسماع، تحقيق: محمد عبد الحميد النميسي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت (١٩٩٩م)، ج٩، ص٣٦٢
٥٠. ابن شبه، أبو زيد عمر (ت ٢٦٢هـ)، تاريخ المدينة المنورة، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، دار الفكر، قم، (١٤١٠هـ)، ج١، ص٣٠٤ ؛ البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر (ت ٢٧٩هـ)، فتوح البلدان، تح: صلاح الدين المنجد، مطبعة لجنة البيان العربي، مكتبة النهضة، القاهرة (١٩٥٧م)، ج١، ص١٥
٥١. ابن شبه، تاريخ المدينة المنورة، ج١، ص٢٢٩
٥٢. البلاذري، فتوح البلدان، ج٢، ص٣٥٠
٥٣. الأنصاري، رؤوف محمد علي، عمارة كربلاء (دراسة عمرانية وتخطيطية)، ط١، مؤسّسة الصالحاني للطباعة، دمشق (٢٠٠٦م)، ص٢٠٢
٥٤. الطوسي، أبو جعفر محمد بن حسن (ت ٤٦٠هـ)، الأمالي، تح: مؤسّسة البعثة، ط١، دار الثقافة للطباعة والنشر، قم (١٩٩٤م)، ص٢٣٩
٥٥. آل كليدار، محمد حسن مصطفى، مدينة الحسين، ط١، مطبعة أهل البيت، كربلاء (١٩٦٩م)، ص١٠٦
٥٦. رؤوف، عماد عبد السلام، المدينة العراقية، حضارة العراق، بغداد (١٩٨٥م) ج١٠، ص١٨٣
٥٧. ناجي، عبد الجبار، دراسات في تاريخ المدن العربية الإسلامية، ط١، شركة المطبوعات للنشر، بيروت (٢٠٠١م)، ص١٩٨
٥٨. البز: هو نوع من أنواع الثياب والبز أيضاً هو ضرب من المتاع والبزازة حرفة البزاز راجع: الفراهيدي، العين، ج٧، ص٣٥٣
٥٩. القاضي المغربي، النعمان بن محمد التميمي (ت٣٦٣هـ) شرح الأخبار في فضائل الأئمة الأطهار، تح: محمد الحسني، مطبعة مؤسّسة النشر الإسلامي، قم (بلا، ت، ط)، ج٣، ص٥٤٤ ؛ ابن عساكر، ابن هبة عبد الله الشافعي (ت ٥٧١هـ)، تاريخ مدينة دمشق الكبير، تح: علي شيري، دار الفكر، بيروت (١٩٩٥م)، ج١٤، ص٢٣٣.
٦٠. ابن بطوطة، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم (ت٧٧٩هـ)، رحلة ابن بطوطة المسماة (تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار)، دار صادر، بيروت (١٩٩٢م)، ص١٩٩
٦١. البيروني، أبو الريحان محمد بن أحمد (ت٤٤٠هـ)، الآثار الباقية في الأمم الخالية، ط١، دار صادر، بيروت (بلا، ت، ط).، ص٣٢٩
٦٢. كربلاء بين ماضيها المجيد وحاضرها المشرق، إصدار اللجنة الإعلامية لمحافظة كربلاء، ص٧٤

٦٣. الأمين، محسن، أعيان الشيعة، دار التعارف للمطبوعات، بيروت (بلا، ت، ط)، ج٢، ص١٧٠

٦٤. تبريز: وهي أشهر مدن أذربيجان وهي مدينة عامرة ذات أسوار محكمة يراجع: ياقوت، معجم البلدان، ج٢، ص١٧

٦٥. ابن الفوطي، كمال الدين أبو الفضل عبد الرزاق بن أحمد (ت ٧٢٣هـ)، تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب، تحقيق: محمد الكاظم، ط١، مطبعة مؤسّسة وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، طهران (١٩٩٥م) ج٥، ص١٦١؛ الأمين، أعيان الشيعة، ج٦، ص٢٧

٦٦. خوارزم: هو اسم للناحية بجملتها وقصبتها العظمى يقال لها الجرجانية.يراجع: ياقوت، معجم البلدان، ج٢، ص٣٩٥.

٦٧. ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة، ص١٦٢

٦٨. توحلة، أحمد يعرب غانم، المشهد الحضري لأسواق المدينة الإسلامية دراسة للأسواق التراثية والمجمعات التسويقية الحديثة في المدينة الإسلامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، (٢٠٠٨م)، ص٥٤

٦٩. الموسوي، مصطفى عباس، العوامل التاريخية لنشأة وتطور المدن العربية الإسلامية، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد (١٩٨٢م)، ص٣٣٩.

٧٠. سورة الإسراء: الآية (١٠٠)

٧١. الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ)، القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسّسة الرسالة، ط٨، طبع مؤسّسة الرسالة، بيروت (٢٠٠٥م)، مادة (نفق)، ص٩٢٦

٧٢. الكفراوي، عوف محمود، سياسة الإنفاق العام في الإسلام وفي الفكر المالي الحديث، طبع ونشر مؤسّسة شباب الجامعة، مصر، الإسكندرية (١٩٨٢م)، ص٥

٧٣. يوسف، يوسف إبراهيم، النفقات العامة في الإسلام دراسة مقارنة، دار الكتاب الجامعي، مصر، القاهرة (١٩٨٠م)، ص١٣٢ ؛ بركات، عبد الكريم صادق، الاقتصاد المالي، منشورات الدار الجامعية، دمشق (١٩٨٧م)، ص٢٤٣

٧٤. المزروعي، علي يوسف، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي والإجمالي، نشر مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد ٢٨، العدد الأوّل، (٢٠١٢م)، ص٥

٧٥. دراز، حامد، مبادئ المالية العامة، ط١، منشورات الدار الجامعية الإسكندرية، (١٩٨٨م)، ص٣٩٨

٧٦. سورة الحديد: الآية: (٧)

٧٧. سورة النور: الآية (٣٣)

٧٨. الزهراني، النفقات وإدارتها، ص٥٣ ص٥٤

٧٩. محمد، قطب إبراهيم، النظم المالية في الإسلام، مطابع الهيأة المصرية للكتاب، (بلا، ت، ط) ص١٣٧

٨٠. الزهراني، النفقات وإدارتها، ص٥٤

٨١. الزهراني، المصدر نفسه، ص٥٤

٨٢. سورة الممتحنة: الآية (٨)

٨٣. سورة الفرقان: الآية (٦٧)

٨٤. المسعودي، مروج الذهب، ج٣، ص٤٦٠

٨٥. بيومي، زكريا، مبادئ المالية العامة، دار النهضة العربية، مصر، القاهرة (١٩٧٨م)، ص٤٧١

٨٦. سورة النحل: الآية (٩٠)

٨٧. الزهراني، النفقات وإدارتها، ص٥٥ ص٥٦

٨٨. اللحام، محمد سعيد، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، ط١، دار المعرفة، بيروت، (٢٠٠٨م) (ص٢٤٥، ٢٤٩، ٢٥٠، ٣٩١، ٨٨٩، ١٠٤٠، ١٠٤٥)

٨٩. بحر العلوم، عز الدين، الإنفاق في سبيل الله، ط٢، دار الزهراء، بيروت، (١٩٨٩م) ص٢٦، ص٢٧

٩٠. الفتلاوي، حسن محمد هادي، الإنفاق العسكري في صدر الإسلام وأثره في التنمية الاقتصادية حتى عام ٤١هـ (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء، ٢٠١٦م) ص١٥-١٦

٩١. سورة البقرة: الآية (٢٧٢)

٩٢. سورة البقرة: الآية (٢٥٤)

٩٣. بحر العلوم، الإنفاق في سبيل الله، ص٤٤

٩٤. سورة الإسراء: الآية (١٠٠)

٩٥. يراجع: الفتلاوي، الإنفاق العسكري، ص٢١

٩٦. سورة التوبة: الآية (٥٤)

٩٧. الثعالبي، عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف (ت ٨٧٥هـ)، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تح: عبد الفتاح أبو سنة وآخرين، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت (١٩٩٧م)، ج١، ص٥١٦

٩٨. الثعالبي، المصدر نفسه، ج١، ص٥٢٣ ص٥٢٤

٩٩. سورة الفرقان: الآية (٦٧)

١٠٠. يراجع: الفتلاوي، الإنفاق العسكري، ص٢٣ ص٣١

١٠١. ابن قولويه، جعفر بن محمد (ت ٣٦٧هـ)، كامل الزيارات، تح: جواد القيومي، ط١، مطبعة مؤسّسة النشر الإسلامي، (١٤١٧هـ)، ص٢٦٧ ؛ آل شبيب، تحسين، مرقد الإمام الحسين عليه السلام، ط١، دار الفقه، مطبعة شريعت، (قم، ١٤٢١هـ)، ص١١٠

١٠٢. زميزم، سعيد رشيد، كربلاء في العهود الماضية، دار البلاغة، (٢٠١٤م)، ص٤٠

١٠٣. الطبري، تاريخ الطبري، ج٧، ص٦٥١

١٠٤. آل شبيب، مرقد الإمام الحسين عليه السلام، ص١٢٢

١٠٥. زميزم، كربلاء في العهود الماضية، ص٤١ ص٤٢

١٠٦. وهو ابن موسى بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، ولي الحرمين (مكة والمدينة) للمنصور والمهدي ثمَّ ولي اليمن للمهدي وولّاه الرشيد الكوفة ثمَّ عزله، وتوفّي في بغداد سنة١٨٣ هـ. ينظر الزركلي، خير الدين، الأعلام، ط٥، دار العلم للملايين، بيروت، (١٩٨٠م) ج٧، ص٣٢٦.

١٠٧. زميزم، كربلاء في العهود الماضية، ص٤٢

١٠٨. الطوسي، الأمالي، ص٣٢٥ ؛ ابن شهر آشوب، محمد بن علي (ت ٥٨٨هـ)، مناقب آل أبي طالب، المطبعة الحيدرية، النجف، (١٩٥٦م)، ج٣، ص٢٢.

١٠٩. زميزم، كربلاء في العهود الماضية، ص٤٣

١١٠. ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٧، ص٥٥.

١١١. ابن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب، ج٢، ص٥٣

١١٢. الأمين، أعيان الشيعة، ج١، ص٥٣٦ ص٥٣٨.

١١٣. وهو أحمد بن بويه بن فنا خسرو بن تمام الديلمي، هجم على بغداد ودخلها في خلافة المستكفي بالله سنة ٣٣٤هـ، وتوفي في بغداد سنة ٣٥٦هـ.ابن الأثير، الكامل، ج٨، ص٢٧٦

١١٤. ابن طاووس، السيد عبد الكريم (ت ٦٩٣هـ)، فرحة الغري، تح: السيد تحسين آل شبيب، ط١، مطبعة محمد، نشر مركز الغدير، (١٩٩٨م)، ص١٥٥ ؛ آل طعمة، عبد الجواد الكليدار، تاريخ كربلاء وحائر الحسين عليه السلام، نشر مكتبة الحيدرية، النجف، (١٣٦٨هـ)، ص١٥٢ ص١٥٣

١١٥. المستوفي، حمد الله بن أبي بكر محمد (ت ٧٥٠هـ)، نزهة القلوب، مطبعة ليدن، (١٩١٣م)، ص١٣٤

١١٦. آل طعمة، تاريخ كربلاء، ص٣٨

١١٧. هو أبو علي الحسن بن إسحاق، من نواحي طوس اشتغل بالأعمال السلطانية، وعمل مع السلطان ألب أرسلان.الزركلي، الأعلام، ج٢، ص٢٠٢.

١١٨. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت ٥٩٧هـ)، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تح: مصطفى عبد القادر عطا وآخرين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٩٩٢م)، ج١٦، ص٣٠٢

المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب المقدّسة:

• القرآن الكريم

ثانياً: المصادر:

ـ ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد (ت ٦٣٠هـ)

١ـ الكامل في التاريخ، دار صادر، بيروت، (١٩٦٦م)

الأفغاني، سعيد

٢ـ أسواق العرب في الجاهلية والإسلام، ط٤، دار العروبة للنشر الكويت (١٩٩٣م)

ـ الأمين، محسن

٣ـ أعيان الشيعة، تح: حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، (بلا، ت، ط)

ـ الأنصاري، رؤوف محمد علي

٤ـ عمارة كربلاء (دراسة عمرانية وتخطيطية)، ط١، مؤسّسة الصالحاني للطباعة، دمشق (٢٠٠٦م)

بحر العلوم، عز الدين

٥ـ الإنفاق في سبيل الله، ط٢، دار الزهراء، بيروت، (١٩٨٩م)

ـ بركات، عبد الكريم صادق

٦ـ الاقتصاد المالي، منشورات دار الجامعة، دمشق (١٩٨٠م)

ـ ابن بطوطة، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم (ت ٧٧٩هـ / ١٣٧٧م)

٧ـ رحلة ابن بطوطة، دار صادر، بيروت (١٩٩٢م)
ـ البلاذري أحمد بن يحيى بن جابر (ت ٢٧٩هـ / ٨٩٢م)
٨ـ فتوح البلدان، تح: صلاح الدين المنجد، مطبعة لجنة البيان العربي، مكتبة النهضة، القاهرة، (١٩٥٧م)
البياتي، طاهر فاضل، والشمري، خالد توفيق
٩ـ المدخل إلى علم الاقتصاد، ط١، دار وائل للنشر، الأردن (٢٠٠٩م)
ـ البيروني، أبو الريحان محمد بن أحمد (ت ٤٤٠هـ / ١٠٤٨م)
١٠ـ الآثار الباقية في الأمم الخالية، ط١، دار صادر، بيروت (بلا، مك، ط)
بيومي، زكريا
١١ـ مبادئ المالية العامة، دار النهضة، مصر، القاهرة (١٩٧٨م)
ـ الثعالبي، عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف (ت ٨٧٥هـ)
١٢ـ الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تح: عبد الفتاح أبو سنة وآخرين، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت (١٩٩٧م)
ـ الجهشياري، أبو عبد الله محمد بن عبدوس (ت ٣٣١هـ / ٩٤٣م)
١٣ـ الوزراء والكتاب، تح: مصطفى السقا وآخرين، ط١، مطبعة مصطفى البابي
الحلبي، القاهرة، (١٩٣٨م)
ـ ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت ٥٩٧هـ / ١٢٠٠م)
١٤ـ المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تح: مصطفى عبد القادر عطا وآخرين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٩٩٢م)

ـ ابن خرداذبة، أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله (ت ٣٠٠هـ / ٩١٢م)
١٥ـ المسالك والممالك، مطبعة بريل، ليدن (١٨٨٩م)
دراز، حامد
١٦ـ مبادئ المالية العامة، ط١، منشورات دار الجامعة، الإسكندرية (١٩٨٨م)
ـ الدوري، عبد العزيز
١٧ـ تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، ط٢، دار المشرق، بيروت (١٩٧٤م)
ـ الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ)
١٨- سير أعلام النبلاء، تح: صالح السمر، ط٤، مؤسّسة الرسالة، بيروت (١٩٨٦م)
ـ رؤوف، عماد عبد السلام
١٩ـ المدينة العراقية حضارة العراق، بغداد، (١٩٨٥م)
ـ الزركلي، خير الدين
٢٠ـ الأعلام، ط٥، دار العلم للملايين، بيروت، (١٩٨٠م)
ـ ابن زكريا، أبو الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ/ ١٠٠٥م)
٢١ـ معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الإعلام الإسلامي (بلا، مك، ط)، (١٤٠٤هـ)
ـ زميزم، سعيد رشيد
٢٢ـ كربلاء في العهود الماضية، دار البلاغة، (٢٠١٤م)

ـ الزهراني، ضيف الله يحيى
٢٣ـ النفقات وإدارتها في الدولة العباسية، ط١، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة العزيزية، (١٩٨٦م)
ـ ابن شبه، أبو زيد عمر بن شبه (ت٢٦٢هـ / ٨٧٥م)
٢٤ـ تاريخ المدينة المنورة، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، دار الفكر، قم (١٤١٠هـ)
آل شبيب، تحسين
٢٥ـ مرقد الإمام الحسين عليه السلام، ط١، دار الفقه، مطبعة شريعت، (قم، ١٤٢١هـ)
ـ ابن شهر آشوب، محمد بن علي (ت ٥٨٨هـ / ١١٩٢م)
٢٦ـ مناقب آل أبي طالب، المطبعة الحيدرية، النجف، (١٩٥٦م)
ـ صفوت، أحمد زكي
٢٧ـ جمهرة رسائل العرب في عصور العربية الزاهرة، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، (بلا، ت، ط)
ـ صقر، نادية حسني
٢٨ـ مطلع العصر العباسي الثاني الاتجاهات السياسية والحضارية في خلافة المتوكل على الله، ط١، دار الشروق، المملكة العربية السعودية (١٩٨٣م)
ـ الصولي، محمد بن يحيى بن عبد الله (ت ٣٣٥هـ / ٩٤٦م)
٢٩ـ أخبار الراضي والمتقي، نشره هيوات دن، دار المسيرة، بيروت (١٩٧٩م)

ـ ابن طاووس، غياث الدين عبد الكريم الحسيني (ت ٦٩٣هـ / ١٢٩٣م)
٣٠ـ فرحة الغري، تح: تحسين آل شبيب، ط١، مطبعة محمد، نشر مركز الغدير (١٩٩٨م)
ـ الطبري، محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ / ٩٢٢م)
٣١- تاريخ الطبري، تح: نخبة من العلماء، مؤسّسة الأعلمي، بيروت (بلا، ت،ط)
آل طعمة، عبد الجواد الكليدار
٣٢ـ تاريخ كربلاء وحائر الحسين عليه السلام، نشر مكتبة الحيدرية، النجف (١٣٦٨هـ)
ـ الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت ٤٦٠هـ / ١٠٦٧م)
٣٣ـ الأمالي، تح: مؤسّسة البعثة، ط١، دار الثقافة للطباعة والنشر، قم (١٩٩٤م)
ـ العاني، نوري عبد الحميد جبار
٣٤ـ العراق في عهد الجلائري دراسة في أوضاعه الإدارية والاقتصادية، وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد (١٩٨٦م)
ـ ابن عبد ربّه، أحمد بن محمد الأندلسي (ت ٣٢٨هـ / ٩٣٩م)
٣٥ـ العقد الفريد، تح: مفيد محمد قميحة، ط١، دار الكتب العلمية بيروت (لبنان، ١٩٨٣م)
ـ ابن عساكر، ابن هبة عبد الله الشافعي (ت ٥٧١هـ / ١١٧٥م)
٣٦ـ تاريخ مدينة دمشق الكبير، تح: علي شيري، دار الفكر للطباعة، بيروت

(١٩٩٥م)
ـ أبو الفداء، عماد الدين، إسماعيل (ت ٧٣٢هـ)
٣٧- المختصر في أخبار البشر، دار المعرفة، بيروت (بلا ت، ط)
ـ الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ / ٧٩١م)
٣٨ـ العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، ط٢، دار الهجرة (١٤١٠هـ)
ـ فوزي، فاروق عمر
٣٩ـ الخلافة العباسية السقوط والانهيار، ط١، دار الشروق، الأردن، عمان (٢٠٠٩م)
ـ ابن الفوطي، كمال الدين عبد الرزاق بن أحمد (ت ٧٢٣هـ / ١٣٢٢م)
٤٠ـ تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب، تحقيق: محمد الكاظم، ط١، مطبعة
مؤسّسة وزارة الثقافة و الإرشاد الإسلامي، (طهران: ١٩٩٥م)
ـ الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (٨١٧هـ / ١٤١٤م)
٤١ـ القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسّسة الرسالة، ط٨، طبع مؤسّسة الرسالة، بيروت (٢٠٠٥م)
ـ القاضي المغربي، النعمان بن محمد التميمي (ت ٣٦٣هـ / ٩٧٣م)
٤٢ـ شرح الأخبار في فضائل الأئمة الأطهار، تح: محمد الحسني، مؤسّسة النشر الإسلامي، قم (بلا، ت، ط)
ـ ابن قدامة، أبو الفرج قدامة بن جعفر بن زياد (ت ٣٢٠هـ / ٩٣٢م)

٤٣ـ الخراج وصنعة الكتابة، تح: محمد حسين، دار الرشيد، بغداد (١٩٨١م)
ــ ابن قولويه، جعفر بن محمد (ت ٣٦٧هـ / ٩٧٨م)
٤٤ـ كامل الزيارات، تح: جواد القيومي، ط١، مطبعة مؤسّسة النشر الإسلامي، قم (١٩٩٦م)
ــ ابن كثير، أبو الفداء، إسماعيل (ت ٧٧٤هـ)
٤٥- البداية والنهاية، تح: علي شيري، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت (١٩٨٨م)
الكفراوي، عوف محمود
٤٦ـ سياسة الإنفاق العام في الإسلام وفي الفكر المالي الحديث، طبع ونشر مؤسّسة شباب الجامعة، مصر الإسكندرية (١٩٨٢م)
آل كليدار، محمد حسن مصطفى
٤٧ـ مدينة الحسين، ط١، مطبعة أهل البيت، كربلاء (١٩٦٩م)
ــ الكليني، أبو جعفر محمد بن يعقوب (ت ٣٢٩هـ)
٤٨- الكافي، تح: علي أكبر الغفاري، ط٣، دار الكتب الإسلامية، طهران (١٣٦٧ش)
ــ اللحام، محمد سعيد
٤٩ـ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، ط١، دار المعرفة، بيروت (٢٠٠٨م)
ــ الماوردي، علي بن محمد بن حبيب (ت ٤٥٠هـ / ١٠٥٨م)
٥٠ـ الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ط٢، مطبعة مصطفى البابي

الحلبي، مصر (١٩٦٦م)
ـ محمد، قطب إبراهيم
٥١ـ النظم المالية في الإسلام، مطابع الهيأة المصرية للكتاب (بلا، ت، ط)
ـ المستوفي، حمد الله بن أبي بكر محمد (ت ٧٥٠هـ / ١٣٤٩م)
٥٢ـ نزهة القلوب، مطبعة ليدن، (١٩١٣م)
ـ المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين بن علي (ت ٣٤٦هـ / ٩٥٧م)
٥٣ـ مروج الذهب ومعادن الجوهر، ط٢، دار الهجرة، إيران، قم (١٩٨٤م)
ـ مسكويه، أحمد بن محمد الرازي (ت ٤٢١هـ / ١٠٣٠م)
٥٤ـ تجارب الأمم، تح: أبي القاسم إمامي، ط١، دار سروش، طهران (٢٠٠٠م)
المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي (ت٨٤٥هـ/ ١٤٤١م)
٥٥ـ إمتاع الأسماع، تح: محمد عبد الحميد النميسي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت (١٩٩٩م)
ـ الموسوي، مصطفى عباس
٥٦ـ العوامل التاريخية لنشأة وتطور المدن العربية الإسلامية، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، (١٩٨٢م)
ـ ناجي، عبد الجبار
٥٧ـ دراسات في تاريخ المدن العربية الإسلامية، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت (٢٠٠١م)
- هادية، علي وآخرون

٥٨ـ القاموس الجديد، ط١، الشركة التونسية للتوزيع، تونس (١٩٧٩م)
ــ ابن وهب الكاتب، إسحاق بن إبراهيم بن سليمان (ت ٣٣٥هـ/ ٩٤٦م)
٥٩ـ البرهان في وجوه البيان، تح: حفني محمد شرف، مكتبة الرسالة، القاهرة (بلا، ت، ط)
ــ ياقوت الحموي، أبو عبد الله شهاب الدين الرومي (ت ٦٢٦هـ / ١٢٢٨م)
٦٠ـ معجم البلدان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان،(١٩٧٦م)
ــ اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب إسحاق بن جعفر (ت ٢٨٤هـ/ ٨٩٧م)
٦١ـ البلدان، تح: محمد أمين ضناوي، دار الكتب العلمية، بيروت (بلا، ت، ط)
يوسف، يوسف إبراهيم
٦٢ـ النفقات العامة في الإسلام دراسة مقارنة، دار الكتاب الجامعي، مصر، القاهرة (١٩٨٧م)
ــ أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم (ت ١٨٣هـ/ ٧٩٩م)
٦٣ـ الخراج، ط١، دار المعرفة، بيروت، (١٩٧٩م)

رابعاً: الرسائل والأطاريح:

توحلة، أحمد يعرب غانم
٦٤ـ المشهد الحضري لأسواق المدينة الإسلامية، دراسة الأسواق التراثية والجمعيات التسويقية الحديثة في المدينة الإسلامية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة بغداد (٢٠٠٨م)

ـ الفتلاوي، حسن محمد هادي
٦٥ـ الإنفاق العسكري في صدر الإسلام وأثره في التنمية الاقتصادية حتى عام ٤١هـ، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء، كربلاء، ٢٠١٦م)

خامساً: البحوث والمقالات المنشورة:

٦٦ـ اللجنة الإعلامية لمحافظة كربلاء ، كربلاء بين ماضيها المجيد وحاضرها المشرق
ـ المزروعي، علي يوسف
٦٧ـ أثر الإنفاق في الناتج المحلي والإجمالي نشر مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مج٢٨، العدد الأوّل (٢٠١٢م)
.١١٩